الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

أزمة الديون وآثارها على حقوق الإنسان: دراسات حالة من هايتي وكينيا ومصر والأردن والأرجنتين وزيمبابوي

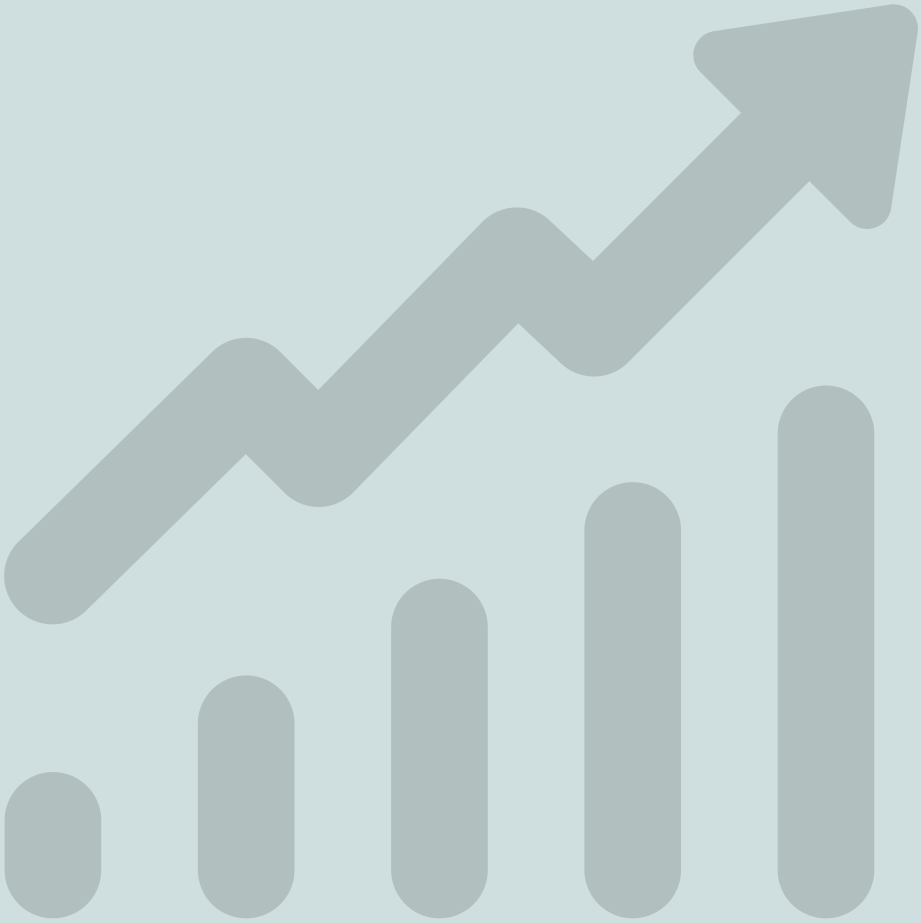

انقر على الرموز لإعادة توجيهها

@ESCRNET

جدول المحتويات

انقر العنوان لإعادة توجيهه

.01
خلفية

.02
هايتي

.03
كينيا

.04
مصر

.05
الأردن

.06
الأرجنتين

.07
زيمبابوي

.08
مطالبنا المشتركة

الحواشي

دراسات الحالة هذه حول آثار الديون على حقوق الإنسان قدمها أعضاء الفريق العامل المعني بالسياسات الاقتصادية، وهم: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مركز الدراسات القانونية والاجتماعية، مؤسسة سياسات التنمية البديلة، معهد العدالة والديمقراطية في هايتي، مركز فينكس، حركة صحة الشعب – كينيا، ميلا تشيبوندا، وهي عضوة فرد في الشبكة.

خلفية

على مستوى العالم، تواجه الدول أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية كثفتها جائحة كوفيد-19. وبالنسبة إلى الدول متدنية ومتوسطة الدخل، فاقم من هذه الأزمات وجود أعباء الديون، التي تقيد قدرة الحكومات على الرد والاستجابة. هذه الظاهرة كثفت من اللامساواة وعرضت حقوق الإنسان للخطر. إن عدم قدرة هذه الدول على الحصول على اللقاحات بسبب حماية الملكية الفكرية من قبل شركات الأدوية، والخصخصة، وتوطين اللقاحات، عرّضت النماذج والبنى النيوليبرالية للإخفاقات، وفاقمت منها، ما يتطلب إعادة التفكير على مستوى عميق في ممارسات واشتراطات الأطراف المقدمة للقروض، ومنها صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية العالمية الأخرى، التي لطالما أسهمت في حدوث هذه الإخفاقات.

دأب صندوق النقد الدولي على فرض إصلاحات نيوليبرالية للسياسات وإعادة هيكلة على نفس المنوال، في خضم أزمات الديون التي ترجع جذورها إلى اللامساواة العالمية والإرث الاستعماري، فضلاً عن ظاهرة هيمنة الشركات على صناعة القرار الحكومي. حتى في خضم الجائحة، كما يتضح من حالتي كينيا والأرجنتين، أضعفت هذه الإصلاحات الهيكلية من حقوق العمال وتدابير الحماية الاجتماعية، مع خصخصة وتسليع الاحتياجات الأساسية وتقويض السيادة الغذائية، والدفع بالنماذج الضريبية غير العادلة، وفرض إجراءات التقشف على الأغلبية، ما أدى إلى الإفقار والاستلاب وزيادة اللامساواة، بما يشمل اللامساواة الجندرية التي تواجه النساء اللاتي تحملن أعباء غير متناسبة تخص أعمال الرعاية، مع تمثيلهن بصورة غير متساوية في سوق العمل غير الرسمي وغير المستقر، فضلاً عن فئات سكانية أخرى. في مارس/آذار 2021 قام أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر الفريق العامل المعني بالسياسات الاقتصادية، بإصدار بيان عام،[1] أثناء اجتماعات الربيع الخاصة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مصحوباً بجملة من المطالب، تشمل إعادة هيكلة أو إلغاء الديون للدول منخفضة ومتوسطة الدخل. لإظهار كيف أن أزمة الديون تضر بقدرة الدول على إعمال التزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان وتقوض التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جمّع أعضاء الشبكة العالمية دراسات حالة من عدة دول تواجه تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية لأعباء الديون السيادية المتصلة ببرامج صندوق النقد الدولي.

دراسات الحالة

حالة هايتي

لهايتي تاريخ طويل من الديون المجحفة المفروضة عليها من أطراف دولية، بدءاً باستقلالها في عام 1804، عندما فرضت فرنسا "دين الاستقلال"،[1] الذي اضطر هايتي إلى دخول دورة مفرغة من الاعتماد على المساعدات. هذه الاستدانة سمحت بفرض سياسات الدول الأجنبية وأطراف أخرى غير تابعة لدول. ومؤخراً، أصبح تواضع مستوى التنمية الشديد في هايتي الناتج جزئياً عن قرون من الحاجة إلى إعلاء أولوية تسديد الديون، أصبح يعني حاجة هايتي إلى التماس المساعدة من المؤسسات المالية الدولية، بما يشمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي. تستمر الدول الأجنبية والأطراف الدولية الأ×رى في لعب دور مهيمن في هايتي، وفي 2019 و2020 على سبيل المثال، أصبح الدين الأجنبي يناهز 20 بالمئة تقريباً من ميزانية هايتي.[2]

ولقد فرض صندوق النقد الدولي سياسات الإصلاح الهيكلي على هايتي في الثمانينيات والتسعينيات.[3] رغم أن الصندوق كف في القرن الحادي والعشرين عن ممارسة فرض الإصلاح الهيكلي بشكل مباشر، فإن بعض عناصر التقشف ظلت موجودة في اتفاقاته.[4] ورغم الإقرار أكثر من مرة من قبل المؤسسات المالية الدولية بمستوى المخاطر المرتفع فيما يخص ديون هايتي، فقد استمرت تلك المؤسسات في تقديم قروض مشروطة بناء على توقعات غير واقعية، بما يشمل قرض بمبلغ 299 مليون دولار في 2019 وآخر بمبلغ 111.6 مليون دولار في أبريل/نيسان 2020.[5]

- **بين عامي 2019 و 2020 ، مثلت المساعدات الخارجية حوالي 20 بالمائة من دعم الميزانية المباشر لهايتي.** [6]

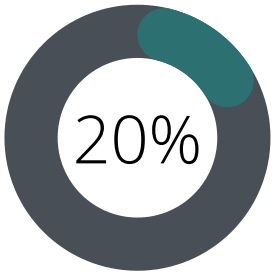

استنتاج

لقد أدت أزمة الديون التاريخية والمستمرة في هايتي، والسياسات المفروضة من المؤسسات المالية العالمية، إلى تعميق أزمة الدين التي هيأت لمعوقات هائلة اعترضت طريق تحقيق وحماية الحقوق الأساسية في هايتي، بما يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وبالأساس الحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الغذاء والمياه والصحة والتعليم. إن شروط قروض المؤسسات المالية العالمية التي تشمل فرض إجراءات التقشف المالي – والتي تعلي أولوية تسديد الديون والانضباط المالي والخصخصة وتحرير التجارة – قد قللت من قدرة هايتي على الاستثمار لصالح شعبها. من حيث الممارسة، أضعفت سياسات تحرير التجارة من قدرات هايتي الزراعية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على منتجات زراعية أساسية مثل الأرز، وتنفيذ نظام سعر صرف حر ومتغير، وإلغاء تحديد كميات الواردات. ولقد أدى فرض شروط قروض المؤسسات المالية العالمية إلى تشجيع هايتي منذ فترة طويلة على التماس المساعدة من وكالات المساعدة الأجنبية، لتقديم الخدمات الأساسية للسكان، ما يعني إدامة دورة الاعتمادية على المساعدات والإضرار بالسكان.

كينيا

الدين الوطني الكيني

في السياق الكيني، تدهورت حالة الديون قبيل جائحة كوفيد-19.

- **زاد الدين الأجنبي من 29.9 مليون دولار بنهاية سبتمبر/أيلول 2019 إلى 33.7 مليون دولار بنهاية سبتمبر/أيلول 2020.[7]**

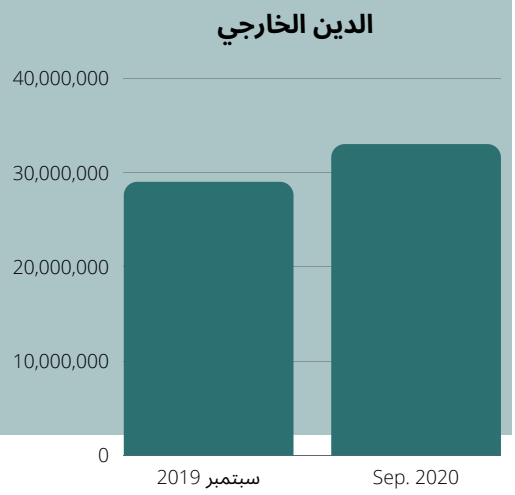

في السياق الكيني، تدهورت حالة الديون قبيل جائحة كوفيد-19. زاد الدين الأجنبي من 29.9 مليون دولار بنهاية سبتمبر/أيلول 2019 إلى 33.7 مليون دولار بنهاية سبتمبر/أيلول 2020.[1] مع عرض الحكومة لميزانية غير مسبوقة بمبلغ 3.7 تريليون شلن كيني (نحو 34 مليار دولار) للسنة المالية 2021-2022، بما يمثل 9% زيادة على ميزانية السنة السابقة (3.4 تريليون شلن كيني، أو 33 مليار دولار)، فمن المتوقع أن تتصاعد أزمة الديون، من أجل تمويل نقص الميزانية بواقع 7.5% نظراً لانحسار تقديرات إجمالي الناتج المحلي بواقع 8.7% حسب تقديرات هذه السنة المالية

طبقاً لبيان سياسة الموازنة لعام 2021،[1] فإن ديون كينيا العامة حتى يونيو/حزيران 2020 بلغت 7.06 تريليون شلن كيني، وهو ما يوازي 6.5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، ذكرت الخزانة في سياق استراتيجية التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد كوفيد، أن الدين العام بلغ 8.41 تريليون شلن كيني، وهو أعلى بقليل من سقف الاقتراض الخاص بالدولة، ما يفسر الجهود الخاصة برفع سقف الاستدانة. تدعي الخزانة أن السبب هنا هو الشروط الجيدة التي قدمها المقرضون، وتشمل أسعار فائدة سوقية جيدة، وفترات سماح معقولة لتسديد الديون.

- وفقًا لبيان سياسة الميزانية لعام 2021 ، بلغ الدين العام لكينيا في يونيو 2020 7.06 تريليون شلن كينيي ، وهو ما يعادل 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. [8].

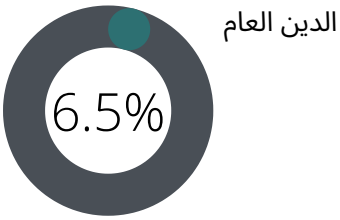

الناتج المحلي الإجمالي لكينيا **(2020)**

<u>اقتراح الحكومة</u>

كما أن الحكومة تقترح الاعتماد على خطط تضامن مالي، تشمل تقليل الإنفاق العام لإدارة الديون المتزايدة، ما سيؤثر بدوره على السلع العامة الأساسية مثل الصحة والتعليم. لتمويل النقص، تهدف الحكومة إلى اقتراض 271 مليار شلن كيني أو 2.2% من إجمالي الناتج المحلي، عبر التمويل الخارجي وجمع المبلغ المتبقي، ويوازي 5.3% من الناتج المحلي عبر التمويل المحلي الصافي. أشارت الحكومة إلى أن الدين العام لا يزال مستداماً، لكنها غيرت القانون عدة مرات للسماح للخزانة بتجاوز الحدود المفروضة على الاقتراض، وهو ما يمثل تحد كبير الآن، مع توقع أن تصل خدمات الديون إلى نحو 1.2 تريليون شلن كيني خلال السنة المالية الحالية.

صندوق النقد الدولي يضلل كينيا

أفادت صحيفة "ذا ديلي" وهي صحيفة اقتصادية محلية، أن صندوق النقد الدولي يضلل الحكومة الكينية إذ يركز على فكرة أن مسار الدين العام الحالي مستدام.[1] في الآونة الأخيرة، دفع الصندوق الحكومة إلى فرض ضريبة قيمة مضافة بواقع 16% على الوقود ومنتجات المحروقات، وإدارة ميزانية الأجور العامة عن طريق فرض خصومات ودمج شركات الدولة، كاشتراطات لقرض كينيا الجديد بمبلغ 2.4 مليار دولار. ضمن إجراءات احتواء النفقات، فرض الصندوق ضغوطاً على كينيا كي تحقق في الفساد في المؤسسات التابعة للدولة، وتشمل هيئة الإمداد الطبية الكينية، وإجراء فحص صحي على أكثر من 20 مؤسسة مملوكة للدولة، بهدف إعادة هيكلتها، ما أدى إلى خسائر كثيرة في الوظائف. كما طلب الصندوق من الحكومة إدخال بوابة مشتريات إلكترونية كاستراتيجية للتعامل مع الفاقد في النفقات، وهي في جوهرها عملية تهدف إلى ترويج المنتجات المملوكة لشركات التقنية الكبرى والقطاع الخاص، مع تراجع الخدمات العامة. كما دفع تقديم ضريبة قيمة مضافة 16% إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية أكثر في خضم أزمة اللامساواة وتزايد معدلات الفقر وتقليل النشاط الاقتصادي. يجب ملاحظة أن الكثير من الكينيين يعتمدون بقوة على المنتجات البترولية، بما يشمل غاز الطهي والكيروسين والبنزين.

إن التحديات التي تواجه كينيا في إعادة هيكلة الدين كبيرة، لا سيما بسبب الآثار السلبية لأنشطة وأعمال تقاضي "الصناديق المفترسة". "الصناديق المفترسة" هنا تعني الكيانات الخاصة التي تشتري الديون السيادية بخصم، من المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي، ثم تبدأ عملية تقاضي لإجبار المدين على دفع مبلغ الدين بالكامل. حققت هذه الصناديق أرباحاً بلغت ما بين 3 و20 أمثال استثماراتها، ما يوازي عائد بواقع 300% إلى 2000%.[2] أدى هذا إلى زيادة عبء الدين الأجنبي وفرض تحديات على إعمال حقوق الإنسان في عدة دول منها زيمبابوي، حيث تسدد الدول الديون بمقادير تتجاوز ما تستثمره في الخدمات العامة. الآثار السلبية للصناديق المفترسة المذكورة وتداعياتها فيما يخص التمتع بحقوق الإنسان، أمر يثير التساؤلات حول عملية إ'ادة هيكلة الدين السيادي.

- المصطلح الأساسي - "الصناديق الانتهازية": الكيانات الخاصة التي تشتري الديون السيادية بخصم من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ثم تمر بعملية التقاضي لإجبار المدين على دفع المبلغ بالكامل.

مصر

في حالة مصر، زاد الدين الخارجي إلى 129125.70 مليون دولار في الربع الأخير من 2020، بعد أن كان 125337.8 مليون دولار في الثلث الثالث من 2020.[1] يبلغ الدين العام للدولة 120% من إجمالي الناتج المحلي. يبلغ الدين الخارجي حالياً 36% من إجمالي الناتج المحلي. وتقدم مصر أعلى أسعار فائدة في العالم على أذون الخزانة التي تصدرها، ما أدى إلى جذب نحو 20 مليار دولار من الاستثمارات المالية السريعة. تزيد الفائدة المدفوعة عن 9% من إجمالي الناتج المحلي.

- وخدمة الدين تبلغ 50% من الإنفاق العام كل سنة، ما يعني أن الحكومة لا يتبقى لها للإنفاق العام سوى 50%، تنفقها على تقديم الخدمات العامة الأساسية والنفقات المتكررة التي تستوعب الشق الأكبر من هذه الأموال. كما أن تسديد الديون على المدى القصير يستوعب أكثر من نصف الاحتياطي الأجنبي.

. تقترض مصر من عدة مصادر، بما يشمل 25% من ثلاث دول عربية مقرضة (السعودية والإمارات والكويت)، إضافة إلى المؤسسات المالية العالمية (23%) والسنات (18%) والصين (8%) ونادي باريس وأطراف أخرى.

- يشكل الدين الخارجي الآن 36٪ من الناتج المحلي الإجمالي. (2020)

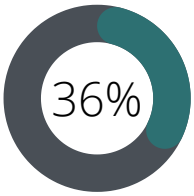

الناتج المحلي الإجمالي لمصر **(2020)**

<u>علاقة مصر بصندوق النقد الدولي</u>

في حين أن الحكومة المصرية ليست في الوقت الحالي في اتفاق قرض مع صندوق النقد الدولي، فهي تطلب التمويل العاجل من صندوق النقد الدولي، ولديها اتفاق احتياطي لنمدة سنة ينتهي في يونيو/حزيران 2021 مع الصندوق. من المقلق للمصريين هنا أن قرارات الاقتراض تتخذها السلطات التنفيذية والنخب الاقتصادية الأخرى دون مشاركة البرلمان بصفته ممثل للشعب. أغلب شروط القروض تُنشر بالإنكليزية، ما يصعب على المواطنين ونواب البرلمان فهم التفاصيل والإدلاء بدلوهم. نتيجة لهذا، فنحن نشهد عملية تقشف انتقائية بموجبها يذهب دعم الحكومة إلى الشركات الكبيرة، سواء من القطاعين العام أو الخاص، مع تخصيص مبالغ زهيدة للقضاء على الفقر والجوع، مع عدم تقديم أي دعم للعاطلين عن العمل. إضافة إلى التصدي للديون في مصر، فنحن نطالب بإعادة هيكلة الديون بما يسمح للدولة بتهيئة مساحة مالية كافية لتحريك الموارد محلياً لتقديم الخدمات وإدارة الحكومة، بدلاً من الاقتراض المتسلسل الجاري.

تعرض الاقتصاد الأردني لإصابة قاسية بسبب جائحة كوفيد-19، في خضم مرحلة من النمو الضعيف وارتفاع معدلات البطالة وتزايد الديون. قدر البنك الدولي أن الاقتصاد الأردني انكمش بواقع 1.6% في 2020، مع زيادة البطالة إلى 24.7% في الربع الأخير من 2020، وبلوغ مستوى بطالة الشباب نسبة غير مسبوقة، بواقع 50%.[1] كما كشفت الجائحة عن عدم كفاية شبكات الأمان الاجتماعي في الأردن، التي دفعت الآلاف من العائلات على الاستدانة لتسديد ثمن الاحتياجات الأساسية. زادت معدلات الفقر مع رفع دعم الخبز والوقود. [2] مع أخذ الأردن لديون إضافية للتعامل مع أزمة كوفيد، يخشى الأردنيون أن سياسات التقشف المستقبلية سوف تقلل أكثر من برامج الضمان الاجتماعي والإنفاق العام، ما سيؤثر سلباً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. سوف تكون الضربة قاسية بصورة خاصة على الفئات المهمشة، بما يشمل النساء واللاجئين والمهاجرين والمعاقين والفقراء.

ديون الأردن الجديدة لمكافحة الوباء

لمكافحة آثار كوفيد-19 وللاستمرار في تمويل الأعمال الحكومية، دخلت الحكومة الأردنية أسواق الديون. قدم صندوق النقد الدولي[1] قرض طارئ بمبلغ 396 مليون دولار عبر تسهيلات التمويل الممتد ومبلغ 1.3 مليار دولار إضافي ضمن برنامج على أربع سنوات.

- من المرجح أن ترفع القروض الجديدة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الحكومية من 96% تقريباً (حتى ديسمبر/ كانون الأول 2019) إلى 110%

%. إذن سوف يضطر الأردن إلى تخصيص نسبة أكبر من ميزانيته لخدمة الديون، بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة. اقتراناً بأزمة الديون وسياسات إعادة الهيكلة التي تشمل زيادة الضرائب على السلع الأساسية، والخصم من الإنفاق العام وتخفيض الأجور للتعامل مع ميزانية الأجور من بين إجراءات أخرى فرضها الصندوق، سوف يؤدي هذا إلى زيادة الفقر والجوع وأزمة البطالة المطولة التي دخل فيها بالفعل 50% من لاشباب الأردني.[1] كما أن الدين الخارجي الأردني قد يضطر الحكومة إلى فرض إجراءات تقشف إضافية، وهي لا تتمتع بالشعبية إطلاقاً في أوساط السكان، إذ أنها كثيراً ما تشمل الاقتطاع من برامج الضمان الاجتماعي.[2]

الدعاوى القضائية الأردنية

إننا بحاجة لزيادة الشفافية في الدين والإنفاق الحكوميين، وإنهاء إجراءات التقشف والتضامن المالي التي أدت إلى التوسع في اللامساواة الاجتماعية والفقر، مع الإشراك الكامل للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عملية صناعة القرار، من أجل توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي لزيادة الإنفاق العام من خلال نهج يراعي حقوق الإنسان، بدلاً من النهج المعمول به حالياً الذي يؤدي عادة إلى الإقصاء والتمييز ضد أغلب الفئات المهمشة.

الأرجنتين

قرض الأرجنتين من صندوق النقد الدولي

تتفاوض الحكومة الأرجنتينية حالياً على اتفاق مع صندوق النقد الدولي يمكن أن يحل محل الاتفاق الموقع في يونيو/حزيران 2018،

- 2018، وفيه أقرض الصندوق الأرجنتين 44500 مليون دولار أو نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي الأرجنتيني. [19]

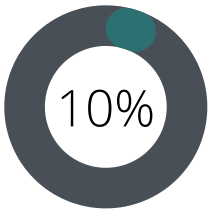

قرض من صندوق النقد الدولي

الناتج المحلي الإجمالي للأرجنتين (2018)

لدى توقيع الاتفاق، كان الاقتصاد الأرجنتيني يمر بأزمة كساد كبيرة، وفقدان للوظائف، وأزمات مالية ونقدية. وفي وسط هذه الأزمة تقع الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة، وتركز على تحرير السوق الرأسمالية وتقليل النقص في الميزانية. في هذا السياق، تفاوضت الحكومة والصندوق في وقت قياسي على ما يعد أكبر قرض يوافق عليه الصندوق على الإطلاق، مع تجاهل الإجراءات الأساسية لصدور التصاريح داخلياً. الهدف من هذا القرض كان إبقاء وتعميق السياسات الجارية رغم الأدلة الدامغة على فشلها.

يجدر بالذكر أيضاً أن نسبة كبيرة من الأموال ذهبت إلى القطاعات المالية المرفوعة عنها الضوابط، ما أدى إلى هروب رأس المال، حتى رغم أن المادة 6 من بنود صندوق النقد الدولي للاتفاق تحظر على الصندوق تمويل هروب رأس المال.[1] بما أن الغرض من هذا القرض هو دعم سياسات التحرر الاقتصادي، فقد استمرت الأزمة الاقتصادية. بين 2018 و2019، نقص إجمالي الناتج المحلي بواقع 4.6%، وزاد الكساد، وانخفض سعر العملة، وحدث ركود في الأجور. أدى كل هذا إلى زيادة في عدد الفقراء، من 25.7% من السكان إلى 40.8% في 2019.[2]

- أدى كل هذا إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر من 25.7٪ من السكان إلى 40.8٪ بحلول عام 2019. [21]

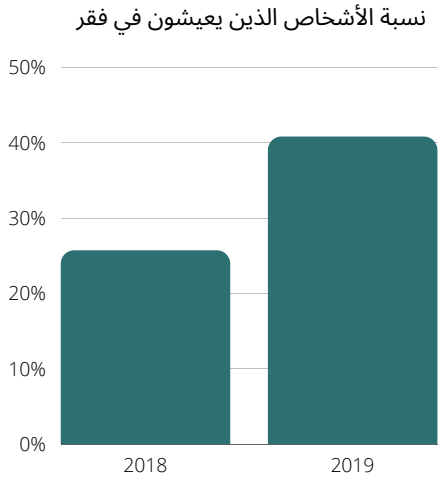

تأثير الجائحة

فاقم كثيراً من هذا الموقف وصول جائحة كوفيد-19 إلى المشهد. جلبت الجائحة أيضاً إلى دائرة الضوء تدهور القطاعين الصحي والتعليمي نتيجة لإجراءات التقشف. بين 2018 و2019، تراجع الإنفاق العام على الصحة 21% وعلى التعليم بواقع 36%. وفي الوقت نفسه، فإن الميزانية المخصصة لتسديد الديون زادت كنسبة في الموازنة العامة إلى 28%.[1]

وفي 2020، أضطرت الأرجنتين إلى إعادة هيكلة ديونها مع الصندوق، وديونها مع المقرضين الخاصين. أثناء هذه الفترة، دعم الصندوق هذه المفاوضات مؤكداً على أن "الدين غير مستدام"، لكن في الوقت نفسه لم يقدم الصندوق أموالاً إضافية لمكافحة آثار الجائحة ولم يصر على توقيع المقرضين لاتفاقات أسرع أو أكثر معقولية. الآن مع استمرار المفاوضات مع الصندوق، تخلى الصندوق عن فكرة تقليل الدين وهو يقدم طريقة واحدة للخروج من الأزمة: التحرك من اتفاق احتياطي إلى اتفاق تيسير ممتد، من شأنه زيادة فترة تسديد الديون لا أكثر. في حين سوف يسمح هذا بالمرونة وإطالة مدة التسديد، ما سيؤدي إلى تحرير بعض الموارد، فقد لا يكون كافياً للتصدي لزيادة الطلب على الخدمات العامة. تقول الحكومة الأرجنتينية حالياً بأن مع موافقة الصندوق على القرض دون الالتزام بلوائحه عن استدامة الديون ومع حذف الكثير من خطوات التقييم، فإن على الصندوق أن يتحمل جزء من المسؤولية عن هذا الدين.

زيمبابوي

السياق التاريخي

عندما نالت زيمبابوي استقلالها في عام 1980، دخلت في دين يبلغ 700 مليون دولار، تحملته عن الإدارة الاستعمارية،[1] وهي الحكومة الروديسية. تراكم الدين على مدار السنوات عندما حاولت حكومة روديسيا تجاوز العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة على النظام الاستعماري، من أجل شراء الأسلحة، أثناء فترة تحرير البلاد ضد الحكم الاستعماري الأبيض. ورثت دولة زيمبابوي المستقلة حدياً هذا الدين غير العادل قصير الأجل وعالي الفائدة، ما استلزم تسديد جزء كبير من أعباء الدين المفروضة على البلاد في مطلع الثمانينيات. شعرت البلاد بآثار هذا الدين المجحف، اقتراناً بمواجهة جفاف أثناء نفس الفترة، في الثمانينيات. وأخذت زيمبابوي قرضاً جديداً لإعادة الإعمار وسداد الديون القديمة. أثناء الثمانينيات، اقترضت الدولة من البنك الدولي لتمويل القطاع الإنتاجي. من الجدير بالملاحظة هنا القروض التي تم أخذها من البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والحكومة البريطانية لتطوير منشأة كهرباء هوانغي الحرارية، التي كانت أهم مصدر طاقة في البلاد. اقترنت القروض من الحكومة البريطانية باشتراط استخدام خدمات الشركات البريطانية. بنهاية العقد الأول بعد الاستقلال، كانت مدفوعات الديون في زيمبابوي توازي 20% من صادراتها و25% من أرباحها. ولسداد الديون، اضطرت زيمبابوي للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، بما يشمل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي. يجدر بالملاحظة أن النقود لم تستثمر بل استخدمت لسداد الديون القديمة. بنهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، اعتمدت الدولة الخطة الاقتصادية التي اقترحها البنك الدولي والصندوق، وهي برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية، ما أدى إلى تقليل إنفاق الحكومة ورفع الضوابط عن الأسعار، وإدخال نظام رسوم المستخدم/المستفيد من الخدمة الحكومية، وخصخصة كيانات الدولة، وتحرير التجارة وإنهاء خدمات العاملين بالقطاع العام لتقليل الإنفاق الحكومي. ارتبط هذا بالقروض التي حصلت عليها الحكومة لسداد الديون القديمة. في 1992، واجهت زيمبابوي واحدة من أسوأ موجات الجفاف في تاريخها، ما أدى إلى فقر عام وسقوط البلاد أكثر في أزمة اقتصادية كبيرة.[2] بدلاً من نمو الاقتصاد، أدت إعادة الهيكلة إلى أزمة، مع تراجع النمو السنوي للاقتصاد من 4.5% في الثمانينيات إلى 2.9% بين 1991 و1997، وزيادة الواردات أكثر من الصادرات، ومعيشة الناس تحت خط الفقر، بنسبة زادت من 40% في التسعينيات إلى 75% في 1999. جاء دين الدولة بواقع 750 مليون دولار مباشرة من قروض إعادة الهيكلة الصارة عن البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي.[3]

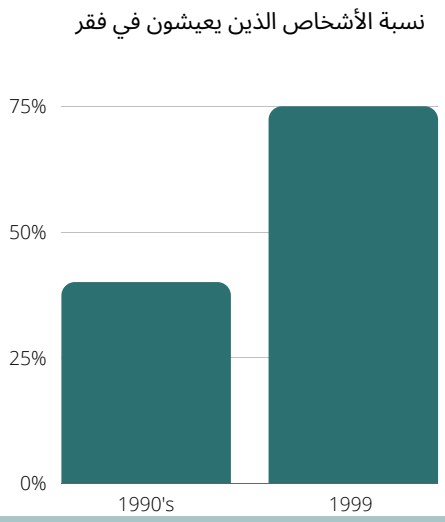

- ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من 40٪ في التسعينيات إلى 75٪ في عام 1999.

يجدر بالملاحظة أن الحكومات الأجنبية استمرت في تقديم القروض لزيمبابوي لحصار الدولة في شراء الصادرات من شركاتها. الحكومة البريطانية مثلا لم تهتم بتنفيذ تحليلات الأثر الاجتماعي قبل تسليم قروضها لزيمبابوي. لقد وضعت مصالح شركاتها فوق عملية ضمان استفادة الناس في زيمبابوي من المشاريع المنتجة.

<u>تأثير الجائحة</u>

في الوقت الحالي، تكافح زيمبابوي لتسديد القروض المتأخرة، التي زادت إلى 8.02 مليار دولار حتى سبتمبر/أيلول 2020، وهو مبلغ يصعب للغاية سداده. منذ 2001، تواجه الدولة صعوبات في تسديد الدين الخارجي، الذي يبلغ 6.34 مليار دولار.[1] المتأخرات على الدين الرئيسي والفوائد تتراكم والفائدة تزيد. قللت أزمة كوفيد-19 كثيراً من العوائد الحكومية بسبب اضطراب الإنتاج والصادرات التي حدثت بسبب الحظر والإغلاق لاحتواء انتشار الفيروس. ولقد قيد هذا الحكومة كثيراً، بالأساس مع وجود حاجة عاجلة إلى شراء اللقاحات لمكافحة انتشار الجائحة. يبدو أن حكومة زيمبابوي تعدت عتبة نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، التي قدرها المجتمع الاقتصادي الجنوب أفريقي بواقع 60% من إجمالي الناتج المحلي. من الجدير بالملاحظة أن قانون الدين العام يفرض عتبة الدين إلى الناتج المحلي بواقع 70%.[2]

- %.[1] قدر بيان الميزانية الوطنية لزيمبابوي لعام 2021 أن الدين العام في 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 بلغ 78% من إجمالي الناتج المحلي، وهو رقم أعلى من الحد المذكور في القانون.

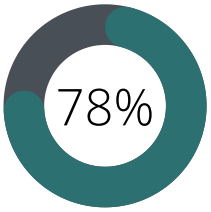

الدين العام

الناتج المحلي الإجمالي لزيمبابوي
(2020)

يجدر بالملاحظة أن الجائحة جاءت في فترة كانت لا تزال زيمبابوي فيها تناضل للتعافي من أزمة الديون وإعصار إيداي عام 2019 الذي تسبب فيه التغير المناخي، وقد أدى إلى وفاة أكثر من ألف نسمة وتشريد 270 ألف نسمة، وتدمير 17608 بيتاً وتضرر 139 مدرسة وتضرر أكثر من 9 آلاف من المتعلمين والتأثير على وتدمير البنية التحتية، بما يشمل الطرق وشبكات الكهرباء.[1] مع عدم وجود حل مباشر وحاسم، تعاني زيمبابوي من أزمة مزدوجة: إعادة الإعمار بعد إعصار إيداي وجائحة كوفيد. في الوقت الحالي تستمر الدولة في الاقتراض لخدمة الديون القديمة ولإعادة البناء وإبقاء الناس على قيد الحياة. بعض القطاعات في زيمبابوي تقدر أن الدين الخارجي يفوق 20 مليار دولار، نتيجة لبعض القروض التي أخذت خارج البرلمان سراً، وخصيصاً تلك المتعلقة بالموارد المعدنية في البلاد والتي تم دعم أخذها من قبل هذا القطاع.

مطالبنا المشتركة

في مارس/آذار 2021، أثناء اجتماعات صندوق النقد الدولي/البنك الدولي، قام أعضاء الشبكة العالمية من خلال الفريق العامل المعني بالسياسات الاقتصادية، بتقديم بيان عام قوي بالمطالب إلى صندوق النقد الدولي على وجه التحديد. وفي البيان، أكد الأعضاء على ضرورة التحرك الفوري فيما يخص الديون، مع مطالبة الصندوق بإلغاء ديون الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، وضمان مركزية حقوق الإنسان في برامج وخطط العمل والحاجة إلى الامتناع عن اعتماد سياسات تستمر في تعميق الإفقار واللامساواة. كما طالب الأعضاء الصندوق باعتناق نهج إدارة أكثر ديمقراطية ومرونة، بما يسمح بالمشاركة الفعالة والحقيقية. نرجو قراءة البيان الكامل هنا.

كما شدد البيان على التزامات الدول بإعمال وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. يشمل هذا التزامات خارج أراضي الدول وإعلاء أولوية الحقوق في المفاوضات وصناعة السياسات مع المؤسسات من قبيل صندوق النقد الدولي، التي لها آثار مباشرة على حقوق المواطنين.

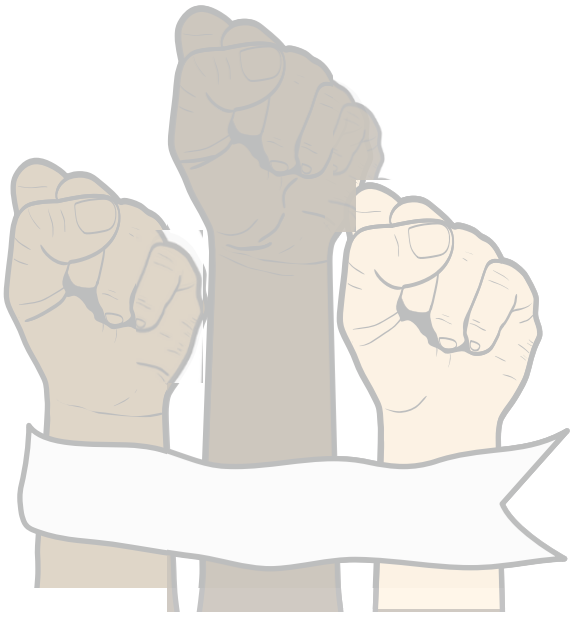

هامش

[1] انظر: ESCR-Net Member Statement of Demands to the IMF 2021 Spring Meetings

[21] انظر: Marlene Daut, When France extorted Haiti – the greatest heist in history, CONVERSATION, https://theconversation.com/when-france-extorted-haiti-the-greatest-heist-in-history-137949

[3] انظر:

Haïti - FLASH : Le Gouvernement adopte un budget de 198,7 milliards, tous les details, Haïti Libre (June 8, 2020), https://www.haitilibre.com/article-30976-haiti-flash-le-gouvernement-adopte-un-budget-de-198-7-milliards-tous-les-details.html; IMF, Haiti: 2019 Article IV Consultation – Press Release, Staff Report, and Statement by the Executive Director for Haiti, IMF Country Report No. 20/121 (Apr. 2020), https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/20/Haiti-2019-Article-IV-Consultation-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-Director-for-49351

[4] بيان صحفي: IMF Approves Three-Year ESAF Loan for Haiti (Oct. 18, 1996), https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr9653#ftnote1.

[5] انظر:

IMF, Haiti:Request for a Three-Year Arrangement Under the Poverty Reduction and Growth Facility- Staff Report; Staff Press Release on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Haiti, at 11-12, 21, IMF Country Report No. 06/441 (Dec. 2006), https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Haiti-Request-for-a-Three-Year-Arrangement-Under-the-Poverty-Reduction-and-Growth-Facility-20182; IMF, Haiti: 2015 Staff Report for the Article IV Consultation and Request for a Three-Year Arrangement Under the Extended Credit Facility, at 6, 9, 32, Country Report No. 15/157 (June 2015), https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Haiti-Staff-Report-for-the-2015-Article-IV-Consultation-and-Request-for-a-Three-Year-43020; IMF, Haiti: 2019 Article IV Consultation – Press Release, Staff Report, and Statement by the Executive Director for Haiti, at 16-17, 25, IMF Country Report No. 20/121 (Apr. 2020), https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/20/Haiti-2019-Article-IV-Consultation-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-Director-for-49351

[6] انظر على سبيل المثال:

Iolanda Fresnillo, Haiti 10 Years After the Earthquake: The Fight for Social and (Economic Justice Continues, Eurodad (Jan. 10, 2020

https://www.eurodad.org/10_years_haiti; IMF, Haiti: Request for Disbursement Under , the Rapid Credit Facility – Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Haiti, at 8, 24, IMF Country Report No. 20/123 (Apr. 2020), https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2020/English/1HTIEA2020003.ashx; IMF, Haiti: 2019 Article IV Consultation – Press Release, Staff Report, and Statement by the Executive Director for Haiti, at 15, IMF Country Report No. 20/121 (Apr. 2020), https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/20/Haiti-2019-Article-IV-Consultation-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-Director-for-49351.

[7] انظر: تقرير الاستعراض الاقتصادي واستعراض الميزانية ربع السنوي، 2021، وهو مطلوب بموجب البند 83 من قانون إدارة الأموال العامة في كينيا: http://ntnt.treasury.go.ke/wp-content/uploads/2020/11/QEBR-1st-Quarter-2020-21-ending-30th-September-2020.pdf

[8] تتنبأ مجموعة "فوكاس إيكونوميك" بأن تزايد الدين العام سيفرض ضغوطاً على تصنيفات كينيا الائتمانية، ومن المتوقع أن تصادف تحديات في الوفاء بالتزامات الديون خاصتها. https://www.focus-economics.com/countries/kenya/news/fiscal/government-unveils-record-fy-2021-2022-budget-but-still-aims-for-fiscal

[9] انظر بيان سياسة الموازنة الوطنية الكيني لعام 2021: https://www.treasury.go.ke/wp-content/uploads/2021/03/2021-Budget-Policy-Statement.pdf

[11] "على صندوق النقد الدولي أن يعيد التفكير في استدامة الدين الكيني: لقد أصر الصندوق على أن ديون كينيا مستدامة لكن تحليل استدامة الدين وإطار العمل الخاص به تبين منهما عدم القدرة على تبين ضائقة ديون: https://www.businessdailyafrica.com/bd/opinion-analysis/columnists/imf-rethink-kenya-debt-sustainability-3438646

[10] انظر: African Development Bank: Vulture Funds in the Sovereign Debt Context, 2021. Vulture Funds in the Sovereign Debt Context

[11] البنك المركزي المصري: https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx

[12] البنك الدولي: supporting Jordan through the Country Partnership Framework; https://www.worldbank.org/en/country/jordan/overview#2

[13] انظر: Joint Data Center of Forced Displacement; World Bank Group; UNHCR.2020. Compounding Misfortunes: Changes in Poverty Since the Onset of COVID-19 on Syrian Refugees and Host Communities in Jordan, the Kurdistan Region of Iraq and Lebanon

[14] انظر:

IMF; Extended Fund Facility to Jordan; press release no. 20/107, March 26, 2020; IMF Executive Board Approves US</head>.3 billion Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility for Jordan

15] انظر:

The Middle East Institute; Jordans rising economic challenges in the time of Covid 19;August 27,2020, Alexander Werman. Jordan’s rising economic challenges in the time of COVID-19

[16] انظر:
Unemployment Rates among Jordanian Youth Reaches Unprecedented Rates: World"
.Bank." RoyaNews. May 23, 2021. https://en.royanews.tv/news/28332/2021-05-29
[17] انظر:
Tanchum, Michaël, Matthew Levitt, and Yesar Al-Maleki. "Jordan's Rising Economic
.Challenges in the Time of COVID-19." Middle East Institute. August 18, 2021
[18] انظر:
Bohoslavsky, Juan Pablo and Cantamutto, Francisco. “FMI, neoliberalismo y derechos humanos. Argentina en el macroscopio” in Derechos en Acción, summer 2020-2021
available at:
https://revistas.unlp.edu.ar/ReDeA/issue/view/788/ReDeA%20Nro.%2018%C2%B0
[19] بنود اتفاق الصندوق، اعتمدت أثناء المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة في نيوهامبشير في 22 يوليو/تموز
1944، وفيها أهداف الصندوق وضوابط عمله: The International Monetary Fund Articles of Agreement,
2020 version
[20] انظر:
YongJin Yi. "The State of Poverty in Argentina." The Borgen Project. October 05, 2020.
./https://borgenproject.org/poverty-in-argentina
[21] انظر:
CELS web release: the State cannot cut right to comply with the IMF, affirm the UN ESCR
Committee.https://www.cels.org.ar/web/2018/09/el-comite-desc-de-la-onu-afirmo-que-el-
/estado-no-puede-recortar-derechos-para-cumplir-con-el-fmi
[22] انظر:
Zimbabwe Europe Network; uncovering Zimbabwe's debt, the case for a democratic solution to the debt burden. Uncovering Zimbabwe's debt
[23] انظر:
Global journal of commerce and management perspective; Zimbabwe’s debt problem, lessons for the future 2014. Zimbawe's Debt Problem
[24] انظر:
Global journal of commerce and management perspective; Zimbabwe’s debt problem, lessons for the future 2014. Zimbawe's Debt Problem
The Zimbabwe Mail; debt burden weighs heavily on Zimbabwe, Feb 27, 2021. Debt :انظر [25]
burden weighs heavily on Zimbabwe
[26] انظر:
United Nations; immediate socio-economic response to Covid 19 in Zimbabwe, a framework for integrated policy analysis and support. IMMEDIATE SOCIO-ECONOMIC RESPONSE TO COVID-19 IN ZIMBABWE
[27] انظر:
Reliefweb; tropical cyclone final report. Zimbabwe: Tropical Cyclone Idai Final Report, DREF Operation n°: MDRZW014 - Zimbabwe